دراسة تحليلية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

د.أقاسم حسنة[1]
د. كلاخي لطيفة[2]
أ. بوطيبة برابح[3]

الملخص:

إن أهمية ودور الإستثمارات الأجنبية في التنمية أصبح من الأمور المسلم بها، خاصة لما توفره من موارد مالية مكملة للإدخار الوطني والموارد القابلة للإستثمار في كل قطر، وتساهم في نقل التقنيات والمهارات وأساليب الإدارة الحديثة، وتساعد على استخدام شبكات التسويق الدولية.

لقد قامت هذه الدراسة بتحليل المحيط الإقتصادي المحلي المؤثر على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر. وتم التوصل إلى أن الجزائر تمتلك عدة ميزات نسبية التي تزيد من إمكانات الإستثمار الأجنبي المباشر وفي نفس الوقت تعاني من بعض النقائص التي يمكن اعتبارها كمعوقات أو عوامل طرد للإستثمار الأجنبي.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الأجنبي المباشر،المحددات

Abstract :

The aim of this research is to determine the true meaning of the cultural industry, the investment in the cultural field, and to investigate the various economic advantages could be realized through the investment in the sector .

The methodology adopted by the research is the descriptive approach which is suitable to analysis the multidimensional issues. The approach mentioned seeks to figure out the relationship between the variables included.

The research concluded that the countries can invest their cultural asset to support their economies, and we should also say that investment in cultural sector it not only a strategic option but it is strategic necessity .

Keywords: Culture, Industry, Cultural Industries, Investment, Economic Diversification.

المقدمة :

يعتبر الإستثمار أحد المحركات الأساسية للتنمية في كل اقتصاديات العالم, نظرا للدور المهم و الحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و المساهمة في تراكم رأس المال، و رفع كفاءة رأس المال البشري و تحسين المهارات و الخبرات .

لذا عملت العديد من البلدان العربية ومنها الجزائر على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم , فكلما كان المناخ الاستثماري في البلد المضيف أفضل كلما كان أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي أسرع وأقوى .

1 جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر. Email: Akacemhasna@gmail.com
2 جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، Email: kalakhilatifa@yahoo.fr
3 جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، Email: boutiba.berabah@gmail.com

الهدف من الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى عرض الجوانب النظرية للإستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى تحليل واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الإشكالية :

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الجوهري التالي : هل مناخ الإستثمار الحالي في الجزائر ملائم لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر ؟

هيكل البحث :

للوصول إلى أهداف الموضوع، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية:

- **المحور الأول:** ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر
- **المحور الثاني:** دوافع ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر
- **المحور الثالث:** واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المحور الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر

1.مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر:

يقصد بالإستثمارات الدولية تلك الإستثمارات التي تتم خارج موطنها سواءا كانت مباشرة أو غير مباشرة ، وسواء كانت ملك لدولة واحدة أو عدة دول أو شركة أو عدة شركات . و تتدفق الإستثمارات من دولة لأخرى بحثا عن العائد الأكبر والمخاطر الأقل وفق مناخ الإستثمار و المخاطر السياسية و الإقتصادية الأخرى.[1]

ومنهم من يعرف الإستثمارات الدولية على أنها إستثمار الشركات أو الأفراد في أصول حقيقية أو مالية خارج بلادهم , إذ أنه كثيرا ما تلجأ الشركات أو الأفراد إلى الإستثمار في دول أخرى سعيا منهم وراء تحقيق أهداف محددة. و تعتمد الإستثمارات الدولية بصفة عامة على مجموعة من المبادئ و الأسس التي تحكم الإستثمار سواء من حيث إختيار الأوراق المالية أم تحليلها أم التخصيص الأمثل للموارد أم تحديد المحفظة التي تحقق أعلى عائد و أقل مخاطر ممكنة .[2]

هناك الكثير من التعاريف للإستثمار الأجنبي المباشر نظرا لتعدد المصادر و الإختلافات و طرق الإبلاغ ، إذ ربما هناك أكثر من تعريف في الدولة الواحدة ، و لكن على الرغم من العديد من المشاكل و التي تكاد تكون

1 فريد النجار ، الإستثمار الدولي و التنسيق الضريبي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000 ،ص23.

قاسم نايف علوان ، إدارة الإستثمار (بين النظرية و التطبيق)، دار الثقافة ، عمان ، الطبعة الأولى،2009 ، ص 351 .2

صعبة للغاية عند مقارنة الإحصائيات الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر بين الدول ، و لكن هناك مجموعة من التعاريف مستخدمة من جهات معتمدة دوليا[1]، نذكر بعضها على وجه الإختصار :

- المعهد العربي للتخطيط بالكويت فقد عرف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام شركة أو منشأة ما بالإستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم و ذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات .[2]
- وهناك من يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب

ويمتلكون أو يشاركون المستثمر الوطني فيها أو يسيطرون فيها على الإدارة ، وتتميز الإستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تعتبر إستثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير ، وهي غالبا ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم

في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطوير الإدارة و فتح أسواق جديدة لمنتجات هذه الإستثمارات سواء من خلال إنشاء مصانع حديثة أو قيامها بشراء مصانع بغرض التحديث و التطوير و رفع الإنتاجية .[3]

- وتعرفه منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية(OCDE) على أنه ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي حصة لا تقل عن 10 % من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت . حسب تعريف منظمة OCDE فإن حصة المستثمر يجب أن تكون من 10 % فما فوق لكي يعتبر إستثماره إستثمار إجنبي مباشر , و بالتالي إذا كانت حصة المستثمر الأجنبي أقل من 10 % , فإنه في هذه الحالة يعد إستثمار أجنبي غير مباشر , و مع ذلك فالخط الفاصل بين الإستثمار المباشر و الغير المباشر ليس واضحا و غير متفق عليه . فتعتبر أستراليا حيازة 25% على الأقل من حقوق الملكية يمثل إستثمارا مباشرا على حين نجد الرقم 20% في فرنسا , و 10 % في كل من وم أ و السويد و ألمانيا .[4]

1 عبد الكريم جابر العيساوي ، التمويل الدولي (مدخل حديث) ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2012، ص 60

2 نسيم حسين أبو جامع ، أثر ثورات الربيع العربي على إتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع و كيفية الإستفادة منها فلسطينيا ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية و الإدارية , المجلد الحادي و العشرون ، العدد الأول ، 2013 ،ص 431.

3 زغدار أحمد ، الإستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستيراتيجية لمواجهة المنافسة ، مجلة الباحث ، العدد 03 ، 2004 ،ص 159.

4 طالبي محمد , أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر , مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا , العدد السادس , ص314.

- كما يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه عبارة عن تحويلات لرؤوس أموال من مستثمر سواء كان فردا أو شركة إلى مشروع أجنبي في دولة مضيفة على أن يمتلك المستثمر الأجنبي رقابة حقيقية على هذا المشروع نتيجة لهذا الإستثمار و يمده بخدمات فنية و إدارية و تنظيمية و تسويقية .[1]

وعلى ضوء التعاريف السابقة يمكن إستخلاص أن الإستثمار الأجنبي المباشر يرتكز على عنصرين أساسيين:

1- قدرة التأثير على إدارة المشروع من خلال ما يتمتع به المستثمر من قوة تصويتية تؤهله لتمرير القرارات لتحقيق أهدافه.

2- إمتلاك المستثمر في دول معينة لأصول سواء كانت ملكية جزئية أو تامة تعطي له حق التصرف فيه من خلال ما يمتلكه من فنون إنتاج و تكنولوجيا .[2]

2. مكونات الإستثمار الأجنبي المباشر :

يمكن الإشارة إلى ثلاث مكونات للإستثمار الأجنبي المباشر :

-**رأس المال السهمي Equity capital** : وهو الجزء الذي يساهم به المستثمر الأجنبي في شراء حصة من مشروع في بلد آخر و هو عادة 10 % وأكثر من رأس مال الشركة وهي الحصة الكافية لمنح المستثمر هذا سيطرة معينة على إدارة المشروع .

-**الأرباح المعاد استثمارها Reinvested earning** : وهي المبالغ التي تتضمن حصة المستثمر من الأرباح غير الموزعة مقابل حصة من الأسهم , و يتوخى إعادة استثمار الأرباح هذه في البلد المضيف .

-**القروض داخل الشركة Intra-conpany** : و هي المبالغ المتأتية من عمليات الإقتراض و الإقراض فيما بين المستثمرين المباشرين , وهم عادة (خارج البلد المضيف) وكذلك الإقتراض والإقراض فيما بين المستثمرين الأجانب , وهم عادة الشركات الأم والشركات المنتسبة لها.[3]

3.أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

1 صفوت عبد السلام عوض الله ، منظمة التجارة العالمية و الإستثمار الأجنبي المباشر ، مؤتمر الجوانب القانونية و الإقتصادية لإتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، ص 1769 .

2 بلال بوجمعة ، سياسة استهداف الإستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائردراسة تطبيقية للفترة 1986-2011 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، الجزائر ، 2001 ، ص 8 .

3 محمود حسين الوادي و آخرون , العولمة و أبعادها الإقتصادية , مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ,عمان , الطبعة الأولى 2011 ,ص.ص121-122 .

إن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على المعيارالمستخدم .فقد يكون وفقًا للسبب الذي من أجله تم الاستثمار أو حسب هيكله، وبالنسبة للأسباب ثمة ثلاثة أنواع رئيسية هي:

- **استثمارات باحثة عن الموارد الطبيعية:** إذ يقوم المستثمر الأجنبي بإنتاج منتجات أولية للأسواق الأجنبية ويقوم بالتصدير إليها.
- **استثمارات باحثة عن الأسواق:** وهنا يقوم المستثمر الأجنبي باختراق الأسواق المحمية للدول المضيفة ويكون الاستثمار امتدادًا للاستراتيجية التصديرية.
- **استثمارات باحثة عن الكفاءة** : يسعى فيها المستثمر لتحقيق مكاسب تتعلق بالكفاءة، أو يستخدم الاستثمار الأجنبي المباشر بكفاءة أكبر، مما يوسع فرص التصدير.

أما التصنيف الآخر، فيقسم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استثمار أفقي وآخر رأسي .ويشير النوع الأول إلى أن هذا

الاستثمار يقوم بإحلال الإنتاج المحلي محل الصادرات للتغلب على القيود التجارية، بينما يجزئ الاستثمار الرأسي السلسلة

الرأسية للإنتاج ويحول قسمًا منها إلى مواقع ذات تكلفة أقل الرأسي يؤدي إلى انسياب (FDI) أو كفاءة أعلى، أي ان

المنتجات في مختلف مراحلها الإنتاجية بين المنشآت الموجودة غالبًا في دول مختلفة.[1]

المحور الثاني: دوافع ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر

1. دوافع الاستثمار الأجنبي:

نالت أسباب ودوافع الاستثمار الأجنبي اهتمام الاقتصاديين وخبراء الشركات متعددة الجنسية على السواء . حيث تشير نظرية الميزة الخاصة إلى أن الشركات متعددة الجنسية تواجه زيادة في التكاليف نتيجة حجمها وتعدد عملياتها، مقارنة بتكاليف الشركات التي تقتصرعملياتها على دولة واحدة ، لذلك فإن وجود الشركات متعددة الجنسية لا بد وأن يكون نتيجة ما تتمتع به هذه الشركات من مزايا لا يتمتع بها المنافسون المحليون ومن بينها وفورات الحجم الكبير، والأساليب الإدارية، والتفوق التقني، والمهارات التنظيمية والتسويقية أو امتلاك العلامات التجارية .وفي المقابل هناك من يعتقد بأن امتلاك منشأة ما لأصول خاصة غير ملموسة (كالمهارات التنظيمية) ليس كافياً لكي تصبح المنشأة متعددة الجنسية، بل لا بد من وجود عوائد اقتصادية خاصة بالمنشأة (داخلية) تنتج عن استغلال هذه الأصول .وأن عدم وجود هذه العوائد الاقتصادية الداخلية يفضي بالمنشأة لاختيار أسلوب الترخيص للمنشآت المحلية لاستغلال هذه العوائد بدلاً من استغلالها مباشرة من قبل المنشأة الأم عبر الاستثمار الأجنبي المباشر .وقد تتضمن العوائد الاقتصادية الداخلية رغبة المنشأة في ضمان جودة المنتج من خلال

1 بثينة محمد علي المحتسب، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في النمو الإقتصادي في الأردن (1990-2006)، دراسات ،العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد2، 2009، ص.ص 317-318.

الإشراف عن قرب على عمليات الإنتاج .كما قد يعود السبب في قيام المنشأة المتعددة الجنسية في الاستغلال المباشر لهذه العوائد ارتفاع تكاليف مراقبة تنفيذ الاتفاقيات أوصعوبة حماية حقوق الملكية سواء الفنية أو التسويقية. هذا بالإضافة إلى أن هناك بعض الأسباب التي تدفع بالشركات إلى دخول ميدان الاستثمار الأجنبي أهمها:

- الوصول إلى أسواق جديدة أو تحقيق اختراق أكبر للأسواق الأجنبية القائمة .ولقد وجد أن التكامل الاقتصادي مثل السوق الأوربية المشتركة من العوامل المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر .كما قد يسعى المستثمر الأجنبي إلى الاستفادة مما يتوافر في بعض الدول من مراكز بحثية متطورة و مهارات عالية لسد الاحتياجات الإقليمية والمحلية .وفي العادة يتم تفضيل خيار الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل عن خيار الترخيص بهدف رفع درجة الاستجابة لأوامر الشراء وزيادة المقدرة على تلبية احتياجات الطلب المحلي.
- تعظيم الأرباح :حيث إن اختلاف تكاليف الإنتاج بين الدولة المستثمرة والمضيفة تعتبر من أهم العوامل لتوجيه الاستثمار تبعاً للميزة النسبية التي تتوافر في الدولة المضيفة.
- تجنب العوائق التي تعترض حركة التجارة والاستثمار ومنها الرسوم العالية على الواردات أو فرض رسوم جديدة عليها من أجل مكافحة الإغراق، ومن ضمن الحواجز التي تعترض حركة التجارة والاستثمار أيضاً نظام) قواعد المنشأ (الذي يقضي بأن يتم التصنيع في منطقة معينة أو أن تكون هناك نسبة من عناصر الإنتاج الوطنية في المنتج النهائي.
- طبيعة بعض أنواع الصناعات التي تقوم بها بعض الشركات مثل الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للتقنية التي يمكن للشركات استغلال ما تتمتع به من مزايا تقنيةوإنتاجية في الأسواق العالمية، أو في مجال الصناعات ذات التكاليف العالية في البحوث والتطوير، وفي المنتجات ذات دورات الحياة الأقصر، مما يتطلب ضرورة التواجد في الأسواق العالمية الرئيسة[1].

2- محددات الإستثمار الأجنبي المباشر :

حسب تقرير الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD 2003 فإن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالدولة المضيفة تتضمن السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ومنها قواعد الدخول والخروج، ومعايير معاملة المؤسسات الأجنبية وهيكل السوق وسياسة التخاصية بالاضافة الى الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بالاضافة الى مجموعة من المحددات الاقتصادية والتي منها عملية البحث عن الاسواق والمصادر و الكفاءة المطلوبة، بالاضافة الى مجموعة من الأمور التي تتعلق بتسهيل الأعمال والتي تتضمن

1 بندر بن سالم الطهراني، الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستار في الإقتصاد ، كلية العلوم الإدارية،جامعة الملك السعود ، المملكة العربية السعودية، 2004، ص.ص 28-29.

عملية الترويج للاستثمار والحوافز المقدمة وتكاليف الازعاج(الفساد والكفاءة الادارية) ووسائل الراحة وخدمات ما بعد الاستثمار.

وبالتالي يتأثر أي نشاط إستثماري مهما كانت طبيعته بمجموعة من العناصر المتداخلة و المترابطة التي تتفاعل فيما بينها لتخلق دافعا للإقبال على الإستثمار في أي بلد أو الإنصراف عنه و نعني بتلك العناصر المحددات التي تؤثر في مسار هذه الإستثمارات.[1] و يمكن تفصيل محددات الدولة المضيفة للإستثمار في الشكل الموالي:

الشكل رقم 01 : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر

1 شهرزاد زغيب , الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية الاقتصادية في البلدان المغاربية , التواصل عدد 24 جوان 2009, ص75 .

المصدر:د.عيسى محمد الغزالي, الإستثمار الأجنبي المباشر –تعاريف و قضايا– سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية،السنة الثالثة، 2004 ، ص 7.

وبطبيعة الحال، فإن محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة تختلف من دولة لأخرى و ذلك وفقا لسياسات تلك الدول و رغبتها في فتح أسواقها للإستثمار الأجنبي المباشر و مدى ملائمة البنية الإقتصادية لقيام تلك الإستثمارات .

المحور الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1.مناخ الإستثمار في الجزائر:

شهدت الجزائر في عام 2015 استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587.3 مليون دولار وذلك حسب تقديرات الأونكتاد وتمثل نحو 18بالمئة من إجمالي التدفقات السلبية التي شهدتها الدول العربية خلال العام.

كما بلغت أرصدة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بنهاية عام 2015 نحو 26.2 مليار دولار تمثل 3.2 بالمئة من الإجمالي العربي خلال نفس الفترة.

الاستثمار الأجنبي المباشر	الوحدة	2012	2013	2014	2015
التدفقات					
الواردة	مليون دولار	1,499.4	1,692.9	1,506.7	-587.3
الصادرة	مليون دولار	-41.3	-268.3	-18.3	103.2
الأرصدة					
الواردة	مليون دولار	23,620.0	25,312.9	26,819.6	26,232.3
الصادرة	مليون دولار	2,004.9	1,736.6	1,718.4	1,821.6

المصدر : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

أما فيما يتعلق بنشاط الجزائر على صعيد الإستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة greenfield فتشير قاعدة بيانات FDI Markets التابعة لمؤسسة فاينانشيال تايمز العالمية إلى ما يلي:

خلال الفترة ما بين يناير 2003 وديسمبر 2015 بلغ عدد مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 381 مشروعا يتم تنفيذها من قبل 315 شركة عربية وأجنبية، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الإستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ حوالي نحو 60 مليار دولار وتوظف نحو 92 ألف عامل.

العام	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
2003	23	5,046.3	4,732	22
2004	19	857.2	3,334	19
2005	45	10,545.3	11,049	43
2006	50	9,686.6	9,491	45
2007	29	4,070.1	5,711	28
2008	75	16,408.2	27,305	66
2009	32	2,605.1	5,872	28
2010	21	1,367.4	3,797	17
2011	27	1,431.6	2,565	24
2012	18	2,376.8	4,951	17
2013	16	4,284.6	7,298	12
2014	13	535.5	2,130	13
2015	13	749.4	3,758	13
الإجمالي	**381**	**59,964**	**91,993**	**315**

FDi Intelligence From The Financial Times

خلال الفترة ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015 حلت اسبانيا وقطر وتركيا على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الإستثمارية للمشروعات. فيما بلغت حصتهم نحو 65 بالمئة من الإجمالي.

منذ يناير 2011 تصدرت مجموعة أورتز الإسبانية قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر حيث تنفذ 5 مشروعات ضخمة بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 9.4 مليارات دولار.

الشركة	البلد	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)
Grupo Ortiz Construccion y Servicios Del Mediterraneo	أسبانيا	5	2,209
Qatar Petroleum (QP)	قطر	1	2,000
Taypa Tekstil	تركيا	1	900
ArcelorMittal	لوكسمبورغ	1	837
Tosyali Holding	تركيا	1	837
Pretoria Portland Cement (PPC)	جنوب أفريقيا	1	350
LafargeHolcim	سويسرا	1	277
Shwe Taung	ميانمار (بورما)	1	160
Clarke Group	المملكة المتحدة	1	156
Ooredoo (Qatar Telecom)	قطر	1	150
Other Companies		73	1,502
الإجمالي		**87**	**9,378**

FDi Intelligence From The Financial Times

منذ يناير 2011 تتركز الإستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى الجزائر في قطاعات المعادن بقيمة 3.7 مليارات دولار والعقارات بقيمة 1.7 مليار دولار ثم البناء ومواد البناء 1.3 مليار دولار.

FDi Intelligence From The Financial Times

فيما يتعلق بنشاط الجزائر في مجال التصدير إلى الخارج تشير قاعدة بيانات خريطة التجارة الصادرة عن مركز التجارة العالمي بنهاية عام 2015 إلى ما يلي:

بلغت صادرات الجزائر السلعية 34.6 مليار دولار فيما بلغت وارداتها أكثر من 45.5 مليار دولار.

حسب التوزيع الجغرافي تعد اسبانيا أهم سوق للصادرات الجزائرية بنحو 20.8 بالمئة تليها فرنسا بحصة 12.5 بالمئة ثم الولايات المتحدة 10.2 بالمئة ثم إيطاليا بنسبة 9.7 بالمئة.

	أهم الدول التي تصدر السلع الى الجزائر عام 2015		
	الدوله	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الصين	7,600.452	16.7
2	فرنسا	7,012.302	15.4
3	إيطاليا	4,592.414	10.1
4	إسبانيا	3,631.308	8.0
5	ألمانيا	2,779.266	6.1
6	روسيا	1,975.766	4.3
7	الولايات المتحدة	1,876.462	4.1
8	تركيا	1,827.235	4.0
9	بلجيكا	1,208.936	2.7
10	هولندا	1,184.697	2.6
11	الأرجنتين	1,147.985	2.5
12	البرازيل	993.046	2.2
13	كوريا الجنوبية	850.564	1.9
14	الهند	848.067	1.9
15	البرتغال	629.524	1.4
16	السعودية	560.727	1.2
17	المملكة المتحدة	509.427	1.1
18	السويد	476.050	1.0
19	كندا	468.660	1.0
20	رومانيا	457.446	1.0
	أخرى	4,918.711	10.8
	الإجمالي	45,549.045	

	أهم الدول التي تستورد السلع من الجزائر عام 2015		
	الدوله	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	إسبانيا	7,198.255	20.8
2	فرنسا	4,315.863	12.5
3	الولايات المتحدة	3,537.242	10.2
4	إيطاليا	3,349.933	9.7
5	المملكة المتحدة	2,730.796	7.9
6	البرازيل	1,813.063	5.2
7	ألمانيا	1,726.197	5.0
8	هولندا	1,314.887	3.8
9	البرتغال	1,301.229	3.8
10	بلجيكا	1,087.306	3.1
11	اليابان	925.389	2.7
12	كوريا الجنوبية	864.932	2.5
13	الصين	781.572	2.3
14	كندا	745.669	2.2
15	تركيا	740.957	2.1
16	تايوان	454.095	1.3
17	النمسا	357.667	1.0
18	الهند	289.381	0.8
19	ماليزيا	190.866	0.6
20	اليونان	146.782	0.4
	أخرى	714.837	2.1
	الإجمالي	34,586.918	

المصدر: International Trade Center–TradeMap

حسب التوزيع القطاعي يمثل الوقود والزيوت ومنجات التقطير 95.5 بالمئة من الصادرات الجزائرية ثم الألومونيوم بنسبة 1.7بالمئة ثم الآلات وغلايات المياه 1.2 بالمئة.

أهم السلع (المنتجات) التي تصدرها الجزائر عام 2015			
	السلعه	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الوقود المعدني، والزيوت، ومنتجات التقطير	33,019.867	95.5
2	المواد الكيميائية غير العضوية والمعادن الثمينة	604.095	1.7
3	الأسمدة	427.208	1.2
4	الملح والكبريت والحجر والجص والكلس والإسمنت	116.899	0.3
5	المواد الكيميائية العضوية	78.701	0.2
6	السكريات والحلويات والسكر	65.744	0.2
7	الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	49.681	0.1
8	الفاكهة والمكسرات	44.880	0.1
9	السلع غير المحددة	37.819	0.1
10	الجلود الخام (غير الفراء)	24.726	0.1
11	المعدات الإلكترونية الكهربائية	10.108	0.0
12	الزنك ومصنوعاته	10.063	0.0
13	الخضروات والجذور والدرنات	8.282	0.0
14	الأسماك	8.237	0.0
15	عجائن من الخشب والمواد السليلوزية	6.762	0.0
16	الكاكاو ومحضراته	5.734	0.0
17	الفلين ومصنوعاته	5.627	0.0
18	حديد وفولاذ	5.475	0.0
19	منتجات الطحن، والشعير، والنشويات، والحبوب	4.741	0.0
20	أجزاء الطائرات والمركبات الفضائية	4.584	0.0
	أخرى	47.641	0.1
	الإجمالي	34,586.874	

International Trade Center–TradeMap

2. معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

من بين المعوقات التي تواجه تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر التأخر الكبير في برنامج الخوصصة، ويظهر ذلك جليا في القطاع المالي، حيث حوالي 94 بالمئة من البنوك لا تزال تابعة للدولة، بالإضافة إلى ذلك النقص الكبير في المعلومات الخاصة بالفرص المتاحة للإستثمار الذي يعطي صورة غير واضحة عن جزائر بالنسبة للخارج.

كما أن صعوبة الحصول على العقار الصناعي تعتبر من المعوقات الأساسية للإستثمارات الأجنبية المباشرة. وفي هذا المجال هناك برنامج لمسح الأراضي طور الإعداد. كما تم السماح لوزارة المالية القيام ببيع أو استغلال الأراضي الصناعية التابعة للمؤسسات العمومية المنحلة. بالإضافة إلى ذلك وتبعا لعدة لقاءات قام بها الأونكتاد مع عدة مستثمرين خواص محليين وأجانب، تمت الإشارة إلى وجود قطاع موازي معتبر ونقص في شفافية الإجراءات الإدارية، مما يعيق تدفق الإستثمارات الأجنبية. كما أن التأخر في البنية التحتية خاصة فيما يتعلق بالموانئ والمطارات والسكة الحديدية بالإضافة إلى توزيع الكهرباء والغاز واستعمال وسائل الاتصال تعتبر من الأسباب التي تؤدي إلى نفور المستثمرين الأجانب.

أما النظام القضائي وبالرغم من الإصلاحات التي تمت في هذا القطاع ، إلا أن الإجراءات لا تزال طويلة وغير فعالة ، فبناءا على دراسة قام بها البنك العالمي عام 2002 تم التوصل إلى أنه يجب المرور بعشرين إجراء وانتظار 387 يوم في المتوسط من أجل حل النزاع في الجزائر. بالإضافة إلى عدم وجود محاكم تجارية وثقافية فعلية للتحكيم. كل ذلك يضاف إلى معوقات الإستثمارات الأجنبية السالفة الذكر.[1]

النتائج:

إن مساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الإقتصادية للجزائر على الرغم من كونها في بداية مراحلها ،إلا أن كافة الجهود الوطنية الهادفة إلى تطوير الإطار التشريعي والإجرائي يبعث على التفاؤل على الرغم من التحديات العديدة التي تواجهها الإستثمارات الأجنبية الواردة من مخاطر تجارية وغير تجارية وبيروقراطية وإجراءات مطولة.

وتجدر الإشارة هنا أنه على الرغم من أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في دعم الإقتصاد الوطني ودوره الحيوي في دفع عجلة التنمية، غير أن تمويل التنمية الإقتصادية لا يمكن أن يعتمد بصفة أساسية ودائمة على الموارد الخارجية بل يجب أن يعتمد على الموارد المحلية في المقام الأول مع الأخذ بعين الإعتبار أن الموارد الخارجية تعمل كوسيلة مكملة وليست بديلة عن الموارد المحلية، كما أن الإفراط في الإستثمار قد يؤدي إلى التبذير، وبالتالي لا بد من معرفة قدرة الإقتصاد الوطني على استيعاب مبالغ كبيرة ، كما أنه يستوجب على الحكومة ضرورة وضع استيراتيجية إقتصادية تضمن التنمية، إلى جانب مناخ أعمال يشجع على الإستثمار.

المراجع:

1. بثينة محمد علي المحتسب، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في النمو الإقتصادي في الأردن (1990-2006)، دراسات ،العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد2، 2009.
2. بلال بوجمعة ، سياسة استهداف الإستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائردراسة تطبيقية للفترة 1986-2011 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، الجزائر ، 2001 .
3. بندر بن سالم الطهراني، الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستار في الإقتصاد ، كلية العلوم الإدارية،جامعة الملك السعود ، المملكة العربية السعودية، 2004.
4. زغدار أحمد ، الإستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستيراتيجية لمواجهة المنافسة ، مجلة الباحث ، العدد 03 ، 2004.
5. شهرزاد زغيب , الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية الاقتصادية في البلدان المغاربية , التواصل عدد 24 جوان 2009.

1 UNCTAD, Examen de la politique de l'investissement, Algérie, Nations unies, New York et Genève,2004, p 65-67.

6. صفوت عبد السلام عوض الله ، منظمة التجارة العالمية و الإستثمار الأجنبي المباشر ، مؤتمر الجوانب القانونية و الإقتصادية لإتفاقيات منظمة التجارة العالمية .

7. طالبي محمد , أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر , مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا , العدد السادس.

8. عبد الكريم جابر العيساوي ، التمويل الدولي (مدخل حديث) ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2012.

9. عيسى محمد الغزالي, الإستثمار الأجنبي المباشر –تعاريف و قضايا– سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية،السنة الثالثة، 2004

10. فريد النجار ، الإستثمار الدولي و التنسيق الضريبي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000 .

11. قاسم نايف علوان ، إدارة الإستثمار (بين النظرية و التطبيق)، دار الثقافة ، عمان ، الطبعة الأولى،2009.

12. محمود حسين الوادي و آخرون , العولمة و أبعادها الإقتصادية , مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ,عمان , الطبعة الأولى 2011 .

13. نسيم حسين أبو جامع ، أثر ثورات الربيع العربي على إتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع و كيفية الإستفادة منها فلسطينيا ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية و الإدارية , المجلد الحادي و العشرون ، العدد الأول ، 2013.

14. UNCTAD, Examen de la politique de l'investissement, Algérie, Nations unies, New York et Genève,2004.

15. International Trade Center-TradeMap. FDi Intelligence From The Financial Times 15.